

تونس : محاكمة الصحفي عتيق..

تصفية سياسية مغلّفة بتهم مالية مفتعلة

باريس في 20 جوان 2025

تتابع منظمة صوت حرّ بانشغال بالغ ما يتعرض له السيد الصحفي عتيق، النائب بالبرلمان السابق والقيادي السياسي المعروف، من محاكمة جائزة وانتهاكات جسيمة لمعايير المحاكمة العادلة، في إطار ما يبدو أنه تصفية سياسية مغلّفة بتهم مالية مفتعلة. إننا ندين بشدة توظيف القضاء لأغراض سياسية، ونوثق في هذا السياق أبرز الخروقات التالية:

1. إعادة فتح ملف مغلق منذ 2016 دون معطيات جديدة، في مخالفة صريحة لقواعد استقرار الإجراءات.
2. إيقاف تعسفي دون احترام مبدأ المواجهة، إذ تم إصدار بطاقة جلب دون استدعاء مسبق.
3. رفض تعسفي للإفراج المؤقت رغم الحالة الصحية الحرجة للمتهم وإضرابه عن الطعام لمدة فاقت 50 يوما.
4. حرمان هيئة الدفاع من الاطلاع الكامل على الملف، وتأخير مقصود في تسليم الوثائق أو تمكينهم من تصويرها.
5. انتهاك قرينة البراءة من خلال الإدانة الإعلامية المسبقة والربط المتعمد بين الانتماء السياسي والتهم الموجهة.
6. انتهاك واضح لمبدأ استقلال القضاء، من خلال قرارات تتناغم مع الحملة السياسية ضد المعارضين.

وتُذكرُ منظماتنا بأن هذه الانتهاكات تمثل خرقا فاضحا لأحكام عدة نصوص دولية ملزمة لتونس، منها: المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بالحق في الحرية والأمان الشخصي، والمادة 7 منه التي تحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، بالإضافة إلى المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين التي تكفل حق الدفاع الكامل والاطلاع الحر على الملف إلى جانب مبادئ الأمم المتحدة لحماية المحتجزين التي تفرض توفير معاملة إنسانية وظروف احتجاز لائقة.

كما يُعد استمرار الإيقاف التحفظي مع تدهور الوضع الصحي للمتهم دون مبرر قانوني واضح انتهاكا لاتفاقية مناهضة التعذيب التي تجرم المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. فضلا عن المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس، وتشكل مساسا خطيرا بمبدأ سيادة القانون.

ومن ثمّ فإنّ منظمة صوت حرّ تُنبه إلى أنّ استمرار هذا الانحراف بمنظومة العدالة يُهدد ما تبقى من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ويفتح الباب أمام ملاحقة تونس دوليا بتهم الاضطهاد السياسي وسوء استعمال السلطة القضائية.

وعليه فإننا نطالب بـ:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن النائب الصحفي عتيق.
- إيقاف التوظيف السياسي للقضاء.
- فتح تحقيق مستقل في ملابسات هذه المحاكمة وملفات مماثلة طالت معارضين آخرين.

 **منظمة صوت حر للدفاع عن حقوق الإنسان** 